اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 76

20-26 يونيو 2011

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

دبي تضاعف قدرة محطة كهرباء مزمعة ولا تتوقع عجزا في الكهرباء

قال الرئيس التنفيذي لهيئة كهرباء ومياه دبي يوم أن الهيئة ضاعفت حجم محطة كهرباء مزمعة تعمل بالفحم مهونا في ذات الوقت من مخاوف من نقص الكهرباء خلال الصيف في الأعوام القليلة القادمة. وبسبب ارتفاع الطلب على الكهرباء في دبي حيث يزيد استخدام مكيفات الهواء في أشهر الصيف القائظة تضطر الإمارة العطشى للطاقة إلى شراء مزيد من الغاز الطبيعي في سوق عالمية تزداد شحا وذلك لتغذية محطات الكهرباء لديها. وكانت الهيئة تخطط لبناء محطة بقدرة 1500 ميجاوات تعمل بالفحم للحد من اعتماد دبي الكثيف على الغاز المستورد. لكنها تنوي ألان مضاعفة حجم المحطة لتلبية حاجات التبريد في ظل ارتفاع الطلب بالإمارة التي تعد مركز الإعمال والتجارة لدولة الإمارات العربية المتحدة. وأكد سعيد محمد الطاير الرئيس التنفيذي للهيئة للصحفيين أن الأعوام الخمسة القادمة لن تشهد نقصا في الكهرباء. وقال إن دبي تملك ما يكفي من طاقة توليد الكهرباء وتحلية المياه للأعوام الخمسة القادمة مضيفا أن قدرة توليد الكهرباء للإمارة ستبلغ نحو عشرة ألاف ميجاوات بنهاية 2011. وقال مسئول آخر بالهيئة طلب عدم نشر اسمه إن دراسة جدوى لتحديد التكلفة والتكنولوجيا وهيكل الملكية لمحطة الفحم التي ستبلغ طاقتها ثلاثة ألاف ميجاوات يمكن أن تستغرق ثلاثة إلى أربعة أشهر. ويقطن دبي نحو مليوني شخص استهلكوا نحو 33 ألف جيجاوات ساعة من الكهرباء في 2010. ويتوقع الطاير ارتفاع الطلب مجددا في 2011. وقال انه يتوقع نمو الطلب خمسة بالمائة لكنه قد يصل إلى سبعة بالمائة موضحا أنه كان من المتوقع أن تبلغ ذروة نمو الطلب في العام الماضي ستة بالمائة لكنها بلغت 9.6 بالمائة. وبحسب أرقام بموقع هيئة الكهرباء على الانترنت بلغت ذروة الطلب 6161 ميجاوات في صيف 2010 ارتفاعا من 5622 ميجاوات في 2009. وتملك حكومة دبي هيئة الكهرباء والمياه في حين يتولى المجلس الأعلى للطاقة في دبي مسؤولية ضمان توافر إمدادات الطاقة في الإمارة التي تشهد ارتفاعا سريعا في استهلاك الكهرباء جراء تنامي الطلب على التبريد والمياه النقية. وتملك الإمارات سبعة بالمائة من احتياطيات النفط العالمية المعروفة وهي من أكبر مستهلكي الماء والكهرباء في العالم من حيث نصيب الفرد. وتعتمد الإمارات ثالث أكبر مصدر للنفط في العالم على المياه الجوفية ومحطات تحلية ماء البحر. ومن المتوقع أن تنضب مواردها من المياه العذبة خلال العقود القليلة المقبلة مما سيزيد الاعتماد على معالجة مياه البحر الكثيفة الاستهلاك للطاقة. ويتسارع نمو الطلب على الكهرباء في منطقة الخليج الغنية بالنفط وسط طفرات اقتصادية وسكانية الأمر الذي يدفع الحكومات لتنويع مزيج الطاقة لديها بغية تدبير الإمدادات اللازمة. وتنوي الإمارات تلبية معظم الزيادة المتوقعة في الطلب عن طريق بناء محطة كهرباء نووية ضخمة مما سيقلص أيضا استهلاك النفط في محطات الكهرباء ويزيد حجم صادرات الخام المجزية

المصدر: رويترز

تعرفة الكهرباء

صناعي			سكني/ تجاري		
الاستهلاك الشهري		تعرفة الشرائح	الاستهلاك الشهري		تعرفة الشرائح
10000-0	G	23 فلس / ك و س	2000-0	G	23 فلس / ك و س
10001 فما فوق	Y	38 فلس / ك و س	4000-2001	Y	28 فلس / ك و س
			6000-4001	O	32 فلس / ك و س
			6001 فما فوق	R	38 فلس / ك و س

تعرفة المياه

صناعي/ تجاري			سكني		
الاستهلاك الشهري		تعرفة الشرائح	الاستهلاك الشهري		تعرفة الشرائح
10000-0	G	3.5 فلس / جالون	6000-0	G	3.5 فلس / جالون
20000-10001	Y	4.0 فلس / جالون	12000-6001	Y	4.0 فلس / جالون
20001 فما فوق	O	4.6 فلس / جالون	12001 فما فوق	O	4.6 فلس / جالون

* جالون= الجالون الإنجليزي

الدولية

أسهم أوروبا تسجل أطول موجة هبوط منذ عام 1998
صفحة 02 ◄

تعديل نمو الناتج الأمريكي في الربع الأول إلى 1.9 %
صفحة 02 ◄

الاقليمية

مصر تتخلى عن خططها للحصول على قروض من صندوق النقد والبنك الدولي
صفحة 03 ◄

مليون سعودي يطلبون قروض من "العقاري" في اليوم الأول للنظام الجديد
صفحة 03 ◄

المحلية

المركزي الإماراتي يطلق تسهيل إعادة شراء لشهادات الإيداع الإسلامية
صفحة 04 ◄

الإمارات تحقق فائضا بقيمة 255 مليون ريال في تجارتها مع السعودية
صفحة 04 ◄

المقال الأسبوعي
أدوات التمويل الإسلامية
صفحة 05 ◄

أسهم أوروبا تسجل أطول موجة هبوط منذ عام 1998

واصلت أسعار الأسهم الأوروبية تراجعها للأسبوع الثامن يوم الجمعة لتسجل بذلك أطول موجة هبوط لها منذ عام 1998 مع استمرار المخاوف بشأن أزمة ديون اليونان ومع الهبوط الحاد لأسهم البنوك الايطالية. وبنهاية التعامل في البورصات الأوروبية انخفض مؤشر يوروفرست 300 لأسهم الشركات الأوروبية الكبرى 0.1 بالمائة إلى 1074.16 نقطة أدنى إغلاق له في أكثر من ثلاثة اشهر. وعلى مدى الأسبوع هبط المؤشر 1.2 في المائة متراجعا للأسبوع الثامن على التوالي بفعل المخاوف بشأن أزمة ديون منطقة اليورو وتباطؤ النمو العالمي. وهبط سهما البنكين الايطاليين يوني كريديت وانتيسا سانباولو 5.5 في المائة و4.3 في المائة. وهوى مؤشر ستوكس أوروبا 600 للأسهم المصرفية 1.6 في المائة وانخفض المؤشر 9.7 في المائة حتى ألان. وهبطت أسهم لويدز ورويال بنك اوف اسكوتلاند 4.1 وثلاثة في المائة على التوالي. وفي أنحاء أوروبا ارتفع مؤشر فايننشال تايمز 100 البريطاني 4ر 0 بالمائة بينما انخفض مؤشر كاك 40 الفرنسي0.1 بالمائة وداكس الالماني 0.4 بالمائة.

المصدر: : رويترز

أوباما يقول مازال ملتزما بالعمل على خفض الديون الأمريكية

صرح الرئيس الأمريكي باراك أوباما يوم السبت انه مازال ملتزما بالعمل مع الكونجرس لإيجاد حل لمشكلة الديون الحكومية لكن لا يمكن أن يقتصر التركيز في ذلك على خفض الإنفاق. وتأتي تصريحات أوباما بينما يستعد لعقد اجتماعات منفصلة مع الزعماء الديمقراطيين والجمهوريين بمجلس الشيوخ يوم الاثنين في محاولة لإحياء مفاوضات انهارت يوم الخميس عندما انسحب الجمهوريون احتجاجا على مطالب الديمقراطيين لزيادات ضريبية. وقال أوباما في خطابه الإذاعي الأسبوعي "بالتأكيد دار نقاش جاد بشأن أين نستثمر وأين نخفض الانفاق وأنا ملتزم بالعمل مع أعضاء الحزبين لخفض العجز والديون." وأضاف "لكن لا يمكننا شق طريقنا صوب الرخاء بمجرد خفض الانفاق." وقال أوباما ان البلاد مازالت بحاجة الى الاستثمار في التعليم والبنية التحتية وتطوير تقنيات جديدة لكي ينمو الاقتصاد الأمريكي. ويحاول المشرعون التوصل إلى اتفاق لخفض عجز الميزانية ورفع سقف الدين الأمريكي. ويبلغ العجز الاتحادي حاليا 1.4 تريليون دولار وهو من أعلى المستويات قياسا إلى حجم الاقتصاد منذ الحرب العالمية الثانية. ويجب رفع سقف الدين الأمريكي البالغ 14.3 تريليون دولار قبل الثاني من أغسطس وإلا نفدت الأموال من وزارة الخزانة وعجزت عن أداء الالتزامات المالية للدولة. ومن شأن عدم سداد مدفوعات الديون أن يدفع الأسواق للانحدار في أنحاء العالم ويثير خطر تجدد الركود الأمريكي. ويدور سجال حاد بين الجمهوريين والديمقراطيين بشأن فحوى حزمة خفض العجز حيث يعارض الجمهوريون أي زيادات ضريبية ويقول الديمقراطيون أنهم لن يدعموا حزمة تقتصر على خفض الإنفاق. ويشكك المحافظون داخل الكونجرس - ومن بينهم كثيرون من نشطاء حزب الشاي الذين ينسب إليهم الفضل في فوز الجمهوريين بأغلبية مقاعد مجلس النواب في انتخابات 2010 - فيما إن كانت هناك حاجة ملحة حقيقية لزيادة سقف الدين.

المصدر: : رويترز

تعديل نمو الناتج الأمريكي في الربع الأول إلى 1.9 %

أظهرت بيانات حكومية انه تم تعديل نمو الاقتصاد الأمريكي في الربع الأول من العام بالرفع قليلا ليأخذ في الاعتبار تسارع بناء المخزونات وتراجع طفيفة في الواردات لكنه ظل ضعيفا. وقالت وزارة التجارة في تقديراتها النهائية إن الناتج المحلي الإجمالي نما بمعدل سنوي 1.9 بالمائة وجاء التعديل متمشيا مع توقعات الاقتصاديين. ونما الاقتصاد بمعدل 3.1 بالمائة في الربع الأخير من العام الماضي. وظل النمو محدودا حتى ألان في الربع الثاني لكن الاقتصاديين ومجلس الاحتياطي الاتحادي يبدون تفاؤلا حذرا بأن النشاط الاقتصادي سينتعش في الربع الثالث. وتدعم النمو في الربع الأول بتراكم أقوى من المتوقع من قبل لمخزونات الشركات وتراجع الواردات وتباطؤ محدود في الإنشاءات السكنية في حين تم تعديل الزيادة في إنفاق الشركات بالخفض.

المصدر: : رويترز

مصر تتخلى عن خططها للحصول على قروض من صندوق النقد والبنك الدولي

أعلن وزير المالية المصري السبت أن بلاده تخلت عن خططها في الحصول على قروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقال سمير رضوان لن تحتاج لتمويلات من البنك الدولي ولا صندوق النقد الدولي رغم التوصل لاتفاق إذ خفضت مراجعات الميزانية العجز المتوقع.ويأتي القرار بعد أقل من شهر على موافقة مصر على اقتراض ثلاثة مليارات دولار من صندوق النقد الدولي، لمساعدتها على سد الفجوة في المالية العامة. وأوضح رضوان "لا نحتاج للذهاب في هذه المرحلة إلى البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي" مؤكدا في الوقت ذاته أن مصر ما زالت لديها "افضل العلاقات" مع المؤسستين. وأضاف رضوان أن قطر قدمت 500 مليون دولار لدعم الميزانية الأسبوع الماضي ونفى وجود أي شروط مرتبطة بالتمويل القطري. ووافق مجلس الوزراء المصري في الأول من يونيو حزيران الجاري على ميزانية عام 2011-2012 زادت الإنفاق بمقدار الربع بغرض استحداث وظائف ومساعدة الفقراء بعد الاحتجاجات الشعبية التي أطاحت بالرئيس السابق حسني مبارك في فبراير الماضي بعد ثلاثة عقود في السلطة. وقدر صندوق النقد عجز التمويل المصري الخارجي والمالي بما بين حوالي تسعة مليارات دولار و12 مليار دولار للعام المالي 2011-2012.

المصدر: : BBC Arabic

معدلات الإقبال السياحي ترتفع 27.5٪ والإيرادات تصل 11 مليارا

توقّع مدير عام البرامج والمنتجات السياحية بالهيئة العامة للسياحة والآثار حمد آل الشيخ في تصريح أن يحقق موسم صيف هذا العام داخلياً نمواً في الإقبال السياحي يفوق العام الماضي بنسبة 27.5% ، بإيرادات متوقعة تصل لنحو 11 مليار ريال، بمعدل زيادة 31% عن العام الماضي الذي تم خلاله إنفاق حوالي 8 مليارات ريال. وينقسم موسم هذه السنة بحسب آل الشيخ إلى 3 أقسام ، القسم الأول منه يأتي ما قبل رمضان، ثم الشهر الكريم وأخيراً فترة عيد الفطر، وقال "لكل فترة مميزاتها وظروفها التي تجعل من الموسم موسماً متنوعاً من حيث الوجهات والأنشطة، مما سيؤدي إلى ارتفاع الصرف المحلي سياحياً نتيجة زيادة السائحين في كافة المناطق". ومن جانبه، اعتبر المدير التنفيذي للهيئة العامة للسياحة والآثار بالمنطقة الشرقية المهندس عبد اللطيف البنيان، أن أي شكوى من ارتفاع أسعار فنادق الـ"خمس نجوم" هي نتيجة لسوء فهم، أو شكوى تقليدية اعتاد عليها النزلاء، أو كلام يقال، وقال "مقارنة بعض الأسعار الخارجية بأسعار الفنادق داخلياً ليس منصفاً، فربما يكون لدولة معينة في العالم ظروفها، وتقدم أسعاراً منخفضة في سبيل استقطاب النزلاء". وذكر البنيان أن المنطقة الشرقية تنعم بوفرة في دور الإيواء السياحي، مبيناً أن المقومات السياحية وتوفر الإحصاءات أعطى مفهوماً جديداً للمستثمرين؛ مما حقق إقبالاً وتوسعاً في الاستثمار السياحي في المنطقة قفز بعدد الفنادق إلى الضعف، حيث تضاعف عدد فنادق فئة الـ 5 نجوم من 45 فندقاً إلى 80 فندقاً. ويشار إلى أن مركز المعلومات والأبحاث السياحية بالهيئة العامة للسياحة والآثار "ماس" ذكر في نتائج مسح للمؤسسات السياحية أنجزها العام الماضي أن إيرادات المؤسسات السياحية خلال عام 2008م بلغت حوالي 84.5 مليار ريال، شكّل قطاع خدمات الطعام أكبر مساهمة في الإيرادات السياحية بنسبة 41.3%، وتأتي معظم هذه الإيرادات من المطاعم التي بلغت حصتها من قطاع خدمات الطعام 95.9 % .

المصدر: : الوطن السعودية

مليون سعودي يطلبون قروض من "العقاري" في اليوم الأول للنظام الجديد

تهافت السعوديون في أول أيام النظام الجديد لتسجيل طلبات القروض لدى صندوق التنمية العقاري، للتسجيل إلكترونياً عبر الموقع الإلكتروني والهواتف الذكية والرسائل النصية الخاصة بالصندوق، فيما تجاوز عدد المتقدمين إلى برنامج القروض الجديد مليون مواطن خلال اليوم الأول من بداية عملية التسجيل. وكانت مصادر في صندوق التنمية العقاري قد أعلنت، أمس، أن عدد المتقدمين إلكترونياً قد وصل إلى 900 ألف متقدم حتى الساعة الرابعة عصرا بتوقيت المملكة، بحسب ما جاء في صحيفة الاقتصادية السعودية. وأوضح المهندس يوسف بن عبد الله الزغيبي مدير الصندوق العقاري في تصريح صحافي سابق له، أن الصندوق يتوقع أن يتجاوز عدد المتقدمين إلى برنامج "ميسّر" 5 ملايين مواطن. وعدّ مراقبون أن الأمر الملكي الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين، برفع قيمة القرض السكني الذي يقدمه صندوق التنمية العقاري للمواطنين إلى 500 ألف ريال، قد أسهم في زيادة مساحة التفاؤل لدى كثير من السعوديين الذين يعانون أزمة السكن، وخصوصا بعد إلغاء شرط تملك الأرض، وهو الأمر الذي يعكسه الرقم الكبير للمتقدمين إلى صندوق التنمية العقاري في اليوم الأول لآلية التقديم الجديدة.

المصدر: : العربية.نت

الإمارات تحقق فائضا بقيمة 255 مليون ريال في تجارتها مع السعودية

أظهرت بيانات رسمية سعودية أن الميزان التجاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية سجل فائضا لصالح دولة الإمارات خلال شهر أبريل الماضي بقيمة 255 مليون ريال. وأوضح تقرير لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية اليوم أن قيمة صادرات المملكة غير البترولية ذات المنشأ الوطني إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال شهر أبريل الماضي بلغت 2.4 مليار ريال مقابل 2.1 مليار ريال خلال شهر أبريل من عام 2010 بارتفاع نسبته 13 ب المائة. وقال التقرير إن قيمة السلع المستوردة ذات المنشأ الوطني من دول مجلس التعاون الخليجي خلال شهر أبريل بلغت 2.3 مليار ريال مقابل 1.8 مليار ريال خلال الشهر نفسه من العام الماضي بارتفاع نسبته 30 بالمائة. وأوضح أن صادرات دولة الإمارات إلى السعودية بلغت خلال أبريل الماضي 1.475 مليار ريال مقابل صادرات سعودية إلى الإمارات بلغت 1.22 مليار ريال، ما يعني وجود فائض لصالح الإمارات بقيمة 255 مليون ريال. وأشار إلى ارتفاع القيمة الإجمالية للصادرات السعودية غير البترولية في شهر أبريل إلى 12.3 مليار ريال مرتفعة من 9.9 مليار ريال في نفس الشهر من العام الماضي. ولفت التقرير إلى ارتفاع قيمة واردات المملكة خلال ابريل الماضي لتصل إلى 33.78 مليار ريال مرتفعة من 31.76 مليار ريال بنمو نسبته 6 بالمائة.

المصدر: : وام

المركزي الإماراتي يطلق تسهيل إعادة شراء لشهادات الإيداع الإسلامية

أظهرت وثيقة أن مصرف الإمارات المركزي سيطلق يوم الخميس تسهيلا لإعادة شراء شهادات الإيداع الإسلامية وذلك لتوفير السيولة للبنوك العاملة في البلاد. وينظر إلى الافتقار لأدوات لإدارة السيولة كأحد التحديات الأساسية لصناعة التمويل الإسلامي الناشئة التي لديها أصول على مستوى العالم تقترب قيمتها من تريليون دولار. وتحظر الشريعة الإسلامية الفائدة ولذا تستبعد معظم أدوات التعامل بين البنوك. وقال البنك المركزي في تعميم إن التسهيل الموافق لإحكام الشريعة سيقبل شهادات الإيداع الإسلامية للبنك المركزي كضمان وانه يهدف إلى توفير مصدر سيولة للبنوك. وأظهر التعميم أن التسهيل الجديد يقوم على مفهوم المرابحة. والمرابحة هي عقود بيع تستخدم عادة في صفقات السلع الأولية التي تتضمن الشراء من مورد مستقل ثم البيع بسعر متفق عليه يتضمن نفقات المؤسسة وربحا إضافيا. وأطلق مصرف الإمارات المركزي في نوفمبر مزادات لشهادات إيداع إسلامية شهدت أحجامها زيادات مطردة.وتحتفظ البنوك بشهادات بلغت قيمتها 12 مليار درهم (3.3 مليار دولار) في أبريل نيسان تشكل عشرة في المئة من اجمالي حجم الشهادات بحسب ما أظهرته بيانات البنك. ويشكل التمويل الإسلامي نحو 17 في المائة من الأصول المصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة ثالث أكبر بلد مصدر للنفط في العالم. وتتقيد السياسة النقدية لمصرف الإمارات المركزي بربط الدرهم بالدولار. ويستخدم المصرف المركزي مزادات شهادات الإيداع وتسهيلات إعادة الشراء ضمن وسائل أخرى لتنظيم السيولة المالية في النظام المصرفي.

المصدر: : رويترز

خفض سعر برميل نفط دبي تسليم سبتمبر 15 سنتاً

أعلنت دائرة شؤون النفط في حكومة دبي أمس أنها أخطرت عملاءها بأن السعر الرسمي لنفط دبي الخام الذي سيتم تسليمه في شهر سبتمبر المقبل سيكون أقل بقيمة 15 سنتاً أميركياً للبرميل عن متوسط سعر التسوية اليومي لعقد عمان الآجل في بورصة دبي للطاقة للعقود المتداولة خلال الشهر المقبل. وأكدت الدائرة في بيان لها أنها تحدد سعر نفط دبي الخام في الأسواق بالتوازي مع أسعار نفط عمان مما يعزز الالتزام بشفافية عملية التسعير ووضع قيمة عادلة للنفط الخام في الشرق الأوسط في وقت يحظى فيه عقد عمان الآجل للنفط الخام في بورصة دبي للطاقة بقبول عالمي واسع ومتزايد كآلية عادلة لتحديد أسعار النفط الخام في أسواق منطقة شرق السويس. ويحدد السعر الشهري الرسمي لنفط خام دبي، مع الانتقال إلى تسعير العقود الآجلة بشكل مسبق إذ يتم وضع سعر تفاضلي قبل ثلاثة أشهر "إم 3" في حين يحدد السعر الشهري الرسمي النهائي في نهاية الشهر الثاني "إم 2". ويعد عقد عمان الآجل للنفط الخام معياراً مرجعياً لتسعير النفط الخام من قبل الدول المنتجة للنفط الخام ويمنحها سعراً تفاضلياً يعكس جودة المنتج. وتحدد بورصة دبي للطاقة كل يوم عند الساعة 12,30 ظهراً بتوقيت دبي سعر التسوية اليومية لعقد عمان وهو متوسط سعر الصفقات التي تتم خلال خمس دقائق من الساعة 12,25 إلى 12,30 بتوقيت دبي، وفي آخر يوم تداول من الشهر تدوم نافذة التسوية لمدة ثلاثين دقيقة ما بين الساعة 12 إلى الساعة 12,30 بعد الظهر بتوقيت دبي.

المصدر: : الاتحاد

26 يونيو 2011

أدوات التمويل الإسلامية

أدوات التمويل المعمول بتا في المؤسسات المالية اليوم عدة منها:

عقود المرابحة

- **عقد المرابحة البسيط:**وهذا النوع من العقود هو عبارة عن أن بعض المؤسسات المالية تتفق مع جهة متخصصة – سواء في العقار أو بيع السيارات على سبيل المثال – على توفير منتجات أو عقارات معينة تكون في الغالب رائجة ، ومن ثم تعرض المؤسسة المالية هذه المنتجات على زبائنها لبيعها بالتقسيط مع إضافة هامش ربحي ، وهذا الهامش يعتمد غالبا على فترة السداد التي يرغبها الزبون ، بمعنى أنه كلما زادت المدة زاد الهامش ، وذلك حسب نسب ربح مئوية يتفق عليها طرفي العقد.

- **المرابحة للآمر بالشراء:** وهذا النوع من العقود سبق أن تكلم عليه الفقهاء في السابق ولعل من أبرزهم الإمام الشافعي في كتابة الأم حيث قال: " وإذا أرى الرجلُ الرجلَ السلعةَ فقال اشتر هذه وأربحك فيها كذا فاشتراها الرجل فالشراء جائز". أما بيع المرابحة للآمر بالشراء ، أو ما يمكن إن يعبر عنه "مع الوعد بالشراء" ، أصبح منتشرا في بشكل كبير في المؤسسات المالية الإسلامية ، وذلك أن المؤسسة المالية ، وبطلب من العميل تقوم بشراء سلعة معينة سواء كانت للأفراد مثل السيارات أو المنازل أو غير ذلك ، أو ما كان منه للمؤسسات أو الشركات مثل الأجهزة الطبية والمعدات والأجهزة التي تحتاجها المصانع ، أو المواد الأولية التي يُحتاج إليها في المشاريع الإنشائية ، على أساس أن طالب التمويل يشتري هذه السلعة بعد تملك المؤسسة المالية لها ، مع هامش ربح يضاف إلى سعر السلعة ، ويزيد هذا الهامش وينقص حسب المدة التي يتم فيها السداد.

عقود التورق: التورق في الأساس مأخوذ من الورق وهو الفضة وذلك لأن طالب التمويل أو من يقدم على شراء مثل هذه السلع في الغالب ليس لديه الرغبة في تملك السلعة ولكن الغرض من ذلك الحصول على المال وأحد أشكال النقد في السابق هو الفضة ، وهذا يفسر استخدام لفظ التورق للدلالة على أن رغبة من يدخل العقد في الحصول على النقد. والتورق هو أحد الصور التي تناولها الفقهاء في كتبهم ولكن يدرجونهم ضمن دراستهم لما يسمى ببيوع الآجال ، والتورق يعتبر من صور البيع الآجل ، إلا أن فقهاء الحنابلة استخدموا له مصطلح خاص وهو التورق ، ثم أصبح هذا المصطلح متداولا لدى الفقهاء المعاصرين والمهتمين بالدراسات المتعلقة بفقه المعاملات في الشريعة الإسلامية.
أما فيما يتعلق بمظاهر مثل هذا النوع من العقود في المؤسسات المالية اليوم يمكن أن يُقال بأنه يأخذ عدة أشكال ولعل من أبرزها:

التورق التقليدي: لعل السبب في تسميته في التورق التقليدي هو إن هذا النوع من التورق هو أحد أشكال العقود التي تناولها الفقهاء في كتبهم. والمقصود به هو أنه عقد يشترك فيه ثلاثة أطراف حيث أنه يتم في العقد الأول بيع السلعة بسعر مؤجل ، يكون غالبا أعلى من السعر الحاضر ، ومن ثم يقوم المشتري ببيعه في السوق إلى شخص آخر غير البائع الأول بأقل من السعر الأول ليحصل على النقد ، مع العلم بأنه في هذا العقد ليس هناك أي ترتيب مسبق بين البائع في العقد الأول والمشتري في العقد الثاني. هذا النوع من العقود لازال يمارس على مستوى الأفراد إذ أن كثير من المؤسسات المالية تباشر عملية بيع مرابحة للأفراد وهم بالتالي يتولون عملية تسيل هذه المنتجات في السوق.

التورق المصرفي المنظم: التورق المصرفي المنظم هو أيضا أحد أشكال التمويل الذي تباشره عدد من المصارف التي تقدم منتجات تتوافق مع الشريعة ، وقد أخذ هذا العقد في الانتشار بشكل كبير بين كثير من المصارف في منطقة الخليج ، على أساس أن بعض العلماء يرون جواز التعامل بمثل هذا النوع من العقود ، وكانت بداية مثل هذا العقد في مطلع هذا العقد تقريبا ، وقد تم تطوير هذا العقد ليكون أكثر ملائمة لأحكام الشريعة ، ومن أبرز أشكال هذا العقد هو أن يقوم المصرف بشراء معادن ثم بيعها على الأفراد أو المؤسسات مرابحة ، ومن ثم ترتيب عملية بيع تلك المعادن نيابة عن عملائه - بصفته وكيلا عنهم – وذلك في السوق العالمية ، ومن ثم إيداع تلك المبالغ في حسابات عملائه. ولهذا النوع أشكال أخرى سواء بعرض أنواع أخرى من السلع خصوصا السلع المحلية أو بتقديم خدمات أخرى مثل البطاقات الائتمانية.

عقود الإجارة : الإجارة والأجر هو ما يمكن أن يقال عنه بأنه ما يعطاه الإنسان مقابل عمل دنيوي أو أخروي. أما بالمفهوم الفقهي ، فيمكن أن نقسمها إلى قسمين: الأول يتعلق بأجرة العامل ، الثاني أجرة المنفعة. ففيما يتعلق بالعامل فهي عبارة عن عائد لشخص يتقاضاه مقابل أداءه لعمل ، وهذا العامل قد يتقاضى أجرته مقابل إنجاز عمل معين بغض النظر عن المدة ، وهناك نوع آخر وهو الذي يتقاضى به العامل الأجرة مقابل المدة التي يقضيها لعمل شيء ما ، بغض النظر عن حجم الإنتاج. النوع الثاني من الإجارة وهو ما يكون مقابل منفعة معينة ، وهذا هو الغالب فيما يتعلق بالتمويل الذي تقدمه المؤسسات المالية ، والمقصود به في المفهوم الفقهي: هو أنه عقد على منفعة مباحة معلومة.

أما بالنسبة لتطبيقاتها في المؤسسات المالية اليوم ، فمن أبرز صورها ما يسمى بالتأجير المنتهي بالتمليك ، وذلك أن المؤسسة المالية تقوم بشراء عين ، ومن ثم تؤجرها لشخص على أساس أنه في نهاية العقد بإمكانه تملكها بسعر قد يكون منخفض نوعا ما ، وقد يكون تمليكه لها بسعرها في السوق ، أو في بعض الأحيان بدون مقابل ، وهذا يعتمد على العرض الذي يقدمه المصرف.

عقود المشاركة : الشركة في اللغة المقصود بها الاختلاط ، وكما هو معلوم فإن الشركات في الفقه الإسلامي عدة أنواع ، منها شركة العنان ، شركة المضاربة ، شركة الوجوه ، شركة الأبدان. ويهمنا بشكل اكبر هنا شركة العنان والمضاربة. وشركة العنان: هي اشتراك أثنين أو أكثر في المال ، والربح. من صور هذه الشركة في المصارف الإسلامية اليوم ما يسمى بالمشاركة المتناقصة ، سواء كان ذلك بغرض الاستثمار ، أو بقصد تمويل الأفراد أو المؤسسات وذلك لتوفير احتياجاتهم. ومن أبرز أشكال هذا النوع من التموبالمال، منتشر اليوم في كثير من الدول الأوربية مثل بريطانيا ، وهو تمويل شراء المساكن للأفراد ، و من الممكن أن يكون هذا العقد لغرض تجاري مثل المشاركة في شراء عقار أو ما يمكن تأجيره بشكل عام ويتولى طالب التمويل عملية دفع قسط الإيجار للمصرف بقدر نصيبه في العقار أو إن يتولى إدارة العين المملوكة ، ويعطي المصرف قسطه من الأجرة أو الربح حسب الاتفاق ، ومن ثم يعمل طالب التمويل على دفع مبلغ إضافي كل شهر على سبيل المثال ليتملك حصة المصرف خلال مدة

معينة. والمضاربة: شركة بين اثنين أحدهما بالمال ، والآخر بالعمل ، وهذا النوع من العقود يدرجه بعض الفقهاء ضمن عقد الشركة بشكل عام وبعضهم يجعله عقد مستقل. وله عدة تطبيقات في المصارف اليوم مثل أن يدفع المصرف مالا إلى من يرغب في إنشاء مصنع ، أو لديه رغبة في الزراعة ، أو يمكن إن يدخل المصرف كشريك في شركة استثمارية قائمة عبر تمويلها ومن ثم تقاسم الإرباح حسب الاتفاق بينهما ، ولعل هذا النوع من العقود ركز عليه الدكتور النجار في تجربة بنوك الادخار المحلية.

عقد القرض والمقصود به القرض الحسن ، وهذا النوع من العقود غرضه تبرعي وليس استثماري بمعنى إن المصرف لا يحقق عائدا مباشرا منه ، ولكن يمول منشأة معينة لفترة ما على أساس إن ترد المؤسسة المبلغ المقترض دون زيادة ، خلال مدة متفق عليها. وهذا النوع من العقود تطبيقاته قليلة في المصارف اليوم وذلك لأنها لا تحقق عائدا للمصرف إلا أنها من الممكن، أنه من الممكن تقديم مثل هذا النوع من القروض بهدف ربحي غير مباشر وهو كخدمة لعملاء البنك الخاصين مثلا. وهذا يمثل عامل جذب للعملاء.

عقد السلم: وهو عقد تكلم الفقهاء على أحكامه بشكل مفصل في كتبهم وأبرز وذلك من خلال دراستهم لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم: " من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم" رواه البخاري ومسلم وهذا النوع من العقود يمكن أن نعرفه بأنه بيع سلعة معلومة ، إلى أجل معلوم ، وذلك بثمن معلوم حال عند العقد. وهذا النوع من العقود يمكن الاستفادة منه في تمويل المشاريع العقارية عبر أن تلتزم تلك الشركة بتوفير وحدات سكنية للممول مقابل التمويل ، ومن ثم وبعد استلام تلك الوحدات يتولى المصرف عرضها للبيع بالتقسيط فيتحقق له الربح من خلال الشراء بسعر مخفض من الشركة العقارية نتيجة لتقديم سداد المبلغ ، وفي نفس الوقت يبيعها الممول بسعر أعلى لمن يرغب بشرائها بالتقسيط ، بالإضافة إلى أن هذا النوع من العقود يمكن ممارسته من خلال الدخول في عقود بيوع الآجل ، خصوصا فيما يتعلق بالمعادن أو المنتجات الضرورية مثل الأرز والقمح ، بل بالإمكان أن يتم استخدام مثل هذا العقد في تمويل المشاريع البتر وكيماوية ، من خلال إعطاء مبلغ تمويل كقيمة لمنتج تنتجه الشركة على أساس إن يكون تسليم المنتج بعد عدد من السنوات.

عقد الاستصناع: هو التعاقد على صنع شيء ، بأوصاف معلومة ، مادته من الصانع ، على أساس أن يدفع المستصنع مبلغا معينا سواء عند بداية العقد أو خلال فترات متفاوته أثناء أداء الصانع للعمل المتفق عليه بينهما ، وذلك حسب الاتفاق الموجود في العقد. أما فيما يتعلق بارتباطه بأدوات التمويل التي يمكن إن تقدمها المؤسسات المالية ، فهذا النوع من العقود يتناسب مع المشاريع الكبرى مثل مشاريع المقاولات أو حتى بناء المساكن ، وذلك بأن يتولى المصرف تمويل شركة عقارية لبناء مساكن مثلا نظرا لعدم كفاية المال الذي لديها لاتمام المشروع ، وبعد الانتهاء من المشروع تتولى المصارف بيع تلك الوحدات بالتقسيط . وهناك ما يسمى الاستصناع الموازي والذي يلعب فيه المصرف التمويل من الباطن لإنشاء مشاريع كبيرة مثل المجمعات التجارية والسكنية.